

تعريف الوصل والفصل

الوصل: عطف جملة على أخرى بالواو. والفصل: الإتيان بالجملة الثانية بدون العطف.

فمن الوصل قوله تعالى: (يا أيُّها الذين آمنوا اتَّقوا الله وكونوا مع الصادقين).

ومن الفصل قوله تعالى: (ولاتستوي الحسنه ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن).

والبلاغة في الوصل أن تكون بالواو، دون سائر العواطف. ويشترط في العطف بالواو وجود الجامع الحقيقي بين طرفي الاسناد، أو الجامع الذهني:

- الحقيقي نحو: (يقراً زيد ويقراً عمرو) فإن القراءة والكتابة متوافقتان، وزيد وعمرو كذلك.
 - الذهني نحو: (بخل خالد وكرم بكر) فإن المتضادين كالبخل والكرم بينهما جامع ذهني، لانتقال الذهن من أحدهما إلى الآخر.
- ولا يجوز أن يقال: (جاء محمد وذهبت الريح) لعدم الجامع بين محمد والريح، ولا: (قال علي وصاح معاوية) لعدم الجامع بين القول والسياح.

موارد الوصل

ويقع الوصل في ثلاثة مواضع:

(1) إذا اتحدت الجملتان في الخبرية والإنشائية، لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مع المناسبة بينهما، وعدم مقتضى الفصل.

- فالخبريتان نحو قوله تعالى: (إنَّ الأبرار لفي نعيم وإنَّ الفجار لفي جحيم).
- والإنشائيتان نحو قوله سبحانه: (واعبدوا الله ولا تُشركوا به شيئاً).
- والمختلفتان نحو قوله تعالى: (إني أشهد الله واشهدوا أيُّ بريء مفا تُشركون).

فالجملة الثانية وإن كانت انشائية لفظاً، لكنها خبرية معنى.

(2) دفع توهّم غير المراد، فإنه إذا اختلفت الجملتان خبراً وإنشائياً، ولكن كان الفصل موهم خلاف المراد وجب الوصل، كقولك في جواب من قال: (هل جاء زيد): (لا، وأصلحك الله) فإنك لو قلت: (لأصلحك الله) توهّم الدعاء عليه، والحال أنك تريد الدعاء له.

(3) إذا كان للجملة الأولى محل من الاعراب، وقصد مشاركة الثانية لها. قال تعالى: (إنَّ الذين كفروا ويصدّون عن سبيل الله)، حيث قُصد اشتراك (يصدّون) لـ (كفروا) في جعله صلة.

موارد الفصل

الأصل في الجمل المتناسقة المتتالية أن تعطف بالواو، تنظيمياً للفظ، لكن قد يعرض ما يوجب الفصل، وهي أمور:

(1) أن تكون بين الجملتين اتحاد تام، حتى كأنهما شيء واحد، والشيء لا يعطف على نفسه، قال تعالى: (أمدكم بما تعلمون أمدمكم بأموال وبنين).

(2) أن تكون الجملة الثانية لرفع الإبهام في الجملة الأولى، قال تعالى: (فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد).

(3) أن تكون الجملة الثانية مؤكدة للأولى، قال تعالى: (وما هم بمؤمنين يخادعون الله).

وهذه الموارد الثلاثة تسمى لما يكون بين الجملتين فيها من الإتحاد التام ب: كما الاتصال.

(4) أن يكون بين الجملتين اختلاف تام في الخبر والإنشاء أو اللفظ والمعنى، أو المعنى فقط، قال الشاعر: (وقال رائدهم: أرسوا نزاولها...).

(5) أن لا يكون بين الجملتين مناسبة في المعنى ولا ارتباط، بل كل منهما مستقل، كقوله:

أثما المرء بأصغريه ۞ ۞ ۞ كل امرئ رهن بما لديه

وهذان الموردان يسميان لما بين الجملتين من الاختلاف التام ب: كمال الانقطاع.

(6) أن يكون بينهما شبه كمال الإتصال، بأن تكون الجملة الثانية واقعة في جواب سؤال يفهم من الجملة الأولى، فتفصل عن الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال، قال تعالى: (وما أبزىء نفسي إن النفس لأماراة بالسوء).

(7) أن يكون بينهما شبه كمال الإنقطاع، بأن تسبق الجملة جملتان، بينهما وبين الأولى مناسبة، ويفسد المعنى لو عطفت على الثانية، فيترك العطف، دفعاً لتوهم كونها معطوفة على الثانية، كقوله:

وتظنّ سلمى أنني أبغي بها ۞ ۞ ۞ بدلاً أراها في الضلال تهيم

ف(أراها) يفسد لو عطف على مظنون سلمى ولذا يترك العطف.

(8) أن تكون الجملتان متوسطتان بين الكمالين مع قيام المانع من العطف، بأن تكون بينهما رابطة قوية، ولكن منع من العطف مانع: وهو عدم قصد التشريك في الحكم، قال تعالى: (وإذا خلوا الى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزءون الله يستهزء بهم).

فجملة (الله يستهزء بهم) لا يصح عطفها على جملة (إنا معكم) لاقتضاء العطف أنه من مقول المنافقين، والحال أنه دعاء عليهم من الله.

كما أنه لا يصح عطفها على جملة (قالوا) لاقتضاء العطف مشاركتها لها في التقييد بالظرف، وان استهزاء الله بهم مقيد بحال خلؤهم إلى شياطينهم، والحال أن استهزاء الله غير مقيد بهذه الحال، ولذا يلزم الفصل دون الوصل.